وثائق الفصل الرابع

على الرغم من الجهود الدولية الحثيثة للإفراج عن الأسرى والمفقودين ، وبخاصة دعوة المنظمات العربية والدولية للعراق بإطلاق سراحهم ، فإنه لم ينفذ النصوص القانونية المتعلقة بأسرى الحرب ، وحماية المدنيين . كما أنه لم يلتزم ، ولم ينفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولم يستجب لنداءات الأمين العام للجامعة العربية ولا لمنظمات حقوق الإنسان ، وفيما يلي نعرض لنماذج من هذه الجهود والندوات .

١ - نص خطاب الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد
الأمين العام للجامعة العربية في المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان وأسرى الكويت في مارس ١٩٩٦م

مقدمة:

للدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد مواقف واضحة تجاه الحق الكويتي خلال أزمة الخليج الثانية ليس فقط من خلال توليه منصب وزير خارجية مصر ، ولكن أيضا من خلال منصبه أمينا عاما للجامعة العربية . فخلال وجوده وزيرا للخارجية المصرية وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي المخصص لبحث أمر الغزو العراقي للكويت أدان الغزو ودعا وزراء الخارجية العرب إلى إدانته ، وعدم الاعتراف بقرار الضم أو بأي نتائج أخرى ترتبت على الغزو . كما طالب العراق بسحب قواته من الكويت فورا وإعادتها إلى مواقعها السابقة لتاريخ ١/ ٨/ ١٩٩٠م ، وبعد تعيين الدكتور عصمت عبدالمجيد أمينا عاما لجامعة الدول العربية في ١٥ من مايو ١٩٩١م لم يتوان لحظة عن مساندة حق الكويت في استرداد أسراه ومفقوديه الذين ألقى النظام العراقي القبض عليهم إبان احتلاله لدولة الكويت .

ومن الكلمة التالية التي ألقاها في المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان وأسرى الكويت الذي عقد في لندن خلال شهر مارس ١٩٩٦م تتضح جهوده الشخصية وجهود الجامعة العربية لإيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية التي نتجت عن الغزو الغاشم .

نص الكلمة..

ممّا لا شك فيه أن استجابة الكثيرين لحضور هذا المؤتمر تعبر عن اهتمام الناس بمشكلة الأسرى الكويتيين والمفقودين الموجودين في العراق .

وإن عقد هذا المؤتمر الذي يترأسه الشيخ سالم الصباح لدليل على مدى القلق الذي يشعر به الكويتيون ، وهذا يدعونا جميعا إلى البحث عن مصير هؤلاء الأسرى والمفقودين ، وأملنا في إطلاق سراحهم في أسرع وقت حتى يعودوا إلى ذويهم وأحبابهم .

لقد مرت خمس سنوات[1] على تحرير الكويت ، وعلى الرغم من ذلك فإن آثار العدوان المأساوية المؤلمة ما زالت مستمرة حتى الآن .

إن العدوان العراقي على الكويت سابقة لا مثيل لها وأمر لم يحدث من قبل في التاريخ العربي ، لقد كان أمرا منافيا لجميع الأعراف والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم العلاقات الدولية ، كما أنه خلّف نتائج سيئة ، وأثر تأثيرا سلبيا ، ليس على منطقة الخليج فقط ، بل على العالم كله ، وذلك لأن هذه المنطقة منطقة نفطية مهمة تضم أضخم احتياطي نفطي في العالم ، ومن النتائج الخطيرة على المستوى العربي الانهيار الذي أصاب التضامن القومي العربي ، والذي ما زالت المنطقة تعاني منه حتى الآن ، أما على المستوى الدولي فإن الغزو وما ترتب عليه من حرب أثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي .

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها المجتمع الدولي من أجل القضاء على الآثار السلبية للغزو على المستويين السياسي والاقتصادي فإن آثارا أخرى

---

(١) كان ذلك وقت انعقاد المؤتمر .

نشـــأت عن هذا العـــدوان - أخطر من هذه الآثار - هي الآثار الإنســـانيـــة والاجتماعية التي رسبتها حرب الخليج في عقول المدنيين وأفراد القوات المسلحة الذين عايشوا هذه الحرب ، وأعظم الآثار في رأيي هي الآلام الناجمة عن الموقف من أسرى الحرب والمفقودين .

بالإضافة إلى أن هذه الحرب قد ألحقت الضرر أيضا بالشعب العراقي الذي يعاني اليوم الحرمان من أهم شيئين هما : الغذاء والدواء .

لقد أوليت قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق كل اهتمامي ، وعندما توليت مهام منصبي أمينا عاما لجامعة الدول العربية أعلنت في خطابي أمام الجامعة أن «على العراق أن يعمل على الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة وأن يقدم كل ما في وسعه لإطلاق سراح الأسرى الكويتيين والمحتجزين من الدول الأخرى بالسرعة الممكنة ، وأن يسلمهم إلى دولة الكويت والدول الأخرى» . كما أعلنت في الخطاب نفسه «أن كلا من حكومتي العراق والكويت قد وافقنا على بذل مساعيهما لإقرار هذا الموضوع في الإطار العربي» .

وفي ضوء ما سبق أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم ٥٠٩٠ بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٩١م ، وفي الفقرة الثالثة عهد المجلس إلى بمتابعة هذه المهمة . ومن المهم أيضا أن ألفت انتباهكم إلى أن مؤتمر القمة الطارئ في ١٠/ ٨/ ١٩٩٠م أكد ضرورة انسحاب العراق غير المشروط من أراضي الكويت ، ونبذ إعلان العراق ضم الكويت ، كما نبذ عدة أشياء أخرى ترتبت على هذا العدوان العراقي ، وقد طلب مؤتمر القمة هذا عودة الشرعية التي كانت موجودة في الكويت قبل الغزو ، وأكد سيادة دولة الكويت واستقلالها وأمنها ووحدة أراضيها بوصفها دولة عضوا في الجامعة العربية والأمم المتحدة .

وفي ضوء قرار جامعة الدول العربية رقم ٥٠٩٠ وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ الصادر في ٢/ ٣/ ١٩٩١م والقرار رقم ٦٨٧ الصادر في ٣/ ٤/ ١٩٩١م ألخص هنا ما اتفقت عليه المؤسسات العربية والدولية التي تناولت قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين فيما يلي :

١ - على العراق أن يطلق سراح جميع المحتجزين الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى ، وأن يتخذ الإجراءات اللازمة ، تحت إشراف الصليب الأحمر الدولي للكشف عن أماكن هؤلاء الأسرى وتيسير الوصول إليهم والعمل على إطلاق سراحهم .

٢ - على العراق أن يتعاون مع هيئة الصليب الأحمر الدولية بكل الطرق والوسائل الممكنة وأن يقدم قوائم بأسماء المواطنين الكويتيين وغيرهم من الجنسيات الأخرى الذين احتجزهم ، وأن يقوم الصليب الأحمر الدولي بإبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة بأي تقدم يحدث في هذا المجال .

وبناء على ما سبق قمت بما يلي :

- أصدرت باسم الأمانة العامة للجامعة العربية - وفي مناسبات مختلفة - عدة بلاغات أكدت فيها ضرورة العمل على حل مشكلة الأسرى والمحتجزين الكويتيين .

- أرسلت حتى الآن ثلاثة وفود إلى كل من الكويت والعراق ، وقد اتصلت هذه الوفود بالمسؤولين في أعلى مستويات السلطة في كل من البلدين ، وقد حققت هذه الاتصالات بعض النتائج ، ولكن الجانب العراقي لم يتجاوب معها بالأسلوب الذي كنا نأمله .

- حضرت عدة اجتماعات وقمت بعدة اتصالات مع السلطات في كلا البلدين من أجل اتخاذ خطوات عملية بشأن قضية الأسرى في إطار القرارات العربية وقرارات الشرعية الدولية .

- أوكلت إلى السلطات المسؤولة في الأمانة العامة العمل على متابعة أعمال اللجنة الثلاثية التي تتكون من العراق والكويت والصليب الأحمر والدول الحليفة .

- أشعر بالقلق العميق لقضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين ليس فقط لاعتبارات وطنية ، لكن أيضا لاعتبارات إنسانية واضعا في الحسبان النقاط التالية :

أولا : إن الآلام التي جلبتها هذه القضية ليست مقصورة على الأسير وحده ، ولكنها ممتدة إلى معاناة كل أهالي الأسرى وأصدقائهم ومعارفهم ، وهذه هي أبعاد المشكلة .

ثانيا : إن إطلاق سراح الأسرى الكويتيين وغيرهم من الدول الأخرى وفق ما نصّت عليه مواد القانون العربي والدولي سيسهم في التعجيل برفع المعاناة عن الشعب العراقي ، وسيساعده على مواصلة مسيرته نحو مستقبل أفضل مع إخوانه العرب .

ثالثا : لقد أدت حرب الخليج إلى زيادة الاضطرابات الشخصية والفقدان العام للثقة عند الأفراد . وحل هذه المشكلات ومشكلة أسرى الحرب سيعجل حتما في رأب الصدع وتضميد الجراح ، وسيقرب المسافات بين العالم العربي ، وإن حل هذه القضية سيؤكد حسن النوايا ، ويساعد على خلق بيئة صحية عربية وسيمهد الطريق للمصالحة التي ناديت بها على أساس

من الصراحة والمكاشفة ، ومن ثم فإن التضامن العربي قد يعود مرة أخرى على أسس سليمة صادقة ، وهكذا لابد أن نبذل أقصى طاقاتنا من أجل عمل عربي مشترك ، ونبذل كل ما في وسعنا ؛ لنتعامل مع المتغيرات والتحديات الناشئة في الشرق الأوسط تجاه عملية السلام .

إن التضامن العربي سيساعدنا على مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع العربي وفي مقدمتها القضاء على ظاهرة التشدّد بكل صورها وأشكالها .

وتواصل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – في ضوء مهمتها القومية ودورها الحيادي من أجل الأسرى في العراق ، ونحن مصممون على تحقيق المصالحة المطلوبة ، ومثل هذه المصالحة ستساعد دولنا على تحقيق أهدافها النبيلة التي أهمها الحفاظ على التطور الاقتصادي والنمو الأمني لشعوب هذه المنطقة ، وإقامة أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتقوية جسور التعاون مع العالم على أساس من العدل والمصالح المشتركة .

شكرا لكم ، والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .

٢ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان الكويتي في ظل الاحتلال العراقي (القرار رقم ١٣٥/٤٦ - ١٧ ديسمبر ١٩٩١م)

مقدمة:

في ظل تقارير المنظمات الدولية التي تؤكد وجود أسرى كويتيين لدى النظام العراقي . وفي ظل تأكيداتها بأن المحتجزين الكويتيين يعانون من القهر والتعذيب طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة العراق بتطبيق الاتفاقات الدولية الخاصة بمعاملة الأسرى وحماية وكفالة حقهم في العيش ، ومعاملتهم معاملة آدمية ، كما طالبت حكومة العراق بتقديم كافة المعلومات عن هؤلاء الأسرى وإعادتهم إلى وطنهم ، هذا إلى جانب البحث عن المفقودين . وأن تتعاون في هذا الشأن مع المنظمات الإنسانية الدولية .

إن قضية الأسرى الكويتيين أصبحت قضية الأمم المتحدة وليست قضية الكويت وحدها ولابد أن يتعاون العراق مع هذه المنظمة لحل هذه القضية الإنسانية . وهذا ما أكده «كوفي عنان» سكرتير عام الأمم المتحدة للشيخ «سالم الصباح» رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين وتعهد بأنه لن يسمح بأن تخرج هذه القضية خارج إطار قرارات مجلس الأمن وأن على العراق الالتزام بتطبيق القرارات الدولية .

وقد طالب الشيخ سالم من الأمين العام تشديد الضغط على العراق للتعاون في فضية الأسرى[١] .

---

(١) القبس في ١٣ مارس ٢٠٠٢م .

(نص القرار)

إن الجمعية العامة:

إذ تشير إلى قرارها ٤٥/ ١٧٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠م .

وإذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩م .

وإدراكا منها لمسؤوليتها عن تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وتصميما منها على أن تظل يقظة فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكب ضد حقوق الإنسان أينما تحدث .

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزامات بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بمطلق حريتها بمقتضى مختلف الصكوك الدولية .

وإذ تعرب عن شديد قلقها إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وقعت أثناء احتلال الكويت .

١ - تحيط علما مع الارتياح بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩١/ ٦٧ المؤرخ ٦ آذار/ مارس ١٩٩١م .

٢ - تعرب عن تقديرها للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الكويت في ظل الاحتلال العراقي على تقريره المبدئي .

٣ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء وجود محتجزين وأشخاص مفقودين في العراق من الكويتيين ومن رعايا بلدان ثالثة .

٤ - تطلب إلى حكومة العراق أن تقدم معلومات عن جميع الأشخاص

الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى الذين تم ترحيلهم من الكويت في الفترة ما بين ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠م و ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١م ممن قد لا يزالون محتجزين ، وأن تقوم بمقتضى التزاماتها بموجب المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ، والمادة ١٣٤ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩م بالإفراج عن هؤلاء الأشخاص دون تأخير .

٥ - تطلب أيضا إلى حكومة العراق أن تقدم ، وفقا لالتزاماتها بموجب المادتين ١٢٠ و١٢١ من اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، والمادتين ١٢٩ و١٣٠ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، معلومات مفصلة عن الأشخاص الذين اعتقلوا في الكويت في الفترة ما بين ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠م و ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩١م ممن يكونون قد توفوا خلال أو بعد تلك الفترة وهم رهن الاحتجاز ، وكذلك عن مواقع مدافنهم .

٦ - تطلب كذلك إلى حكومة العراق أن تبحث عن الأشخاص الذين لا يزالوان مفقودين وأن تتعاون في هذا الشأن مع المنظمات الإنسانية الدولية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية .

٧ - تطلب إلى حكومة العراق التعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية وتيسير أعمالها لا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية في بحثها عن الأشخاص المحتجزين والمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة ومن ثم إعادتهم إلى أوطانهم .

٣ - موقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان
من قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق باهتمام بالغ ، ومازالت تطالب بإلحاح بالكشف عن مصيرهم وإطلاق سراح المحتجزين منهم . ومن مظاهر اهتمام المنظمة بهذه القضية :

١ - تدقيق قوائم الأسرى والمفقودين بالتعاون مع الهيئات الرسمية والأهلية الكويتية .

٢ - إيفاد بعثة تقصي حقائق إلى الكويت في نوفمبر ١٩٩١م التقت بالمسؤولين الرسميين ، والجمعيات الأهلية المعنية ، وأهالي بعض الأسرى والمفقودين .

٣ - إيفاد بعثة إلى العراق في شهر ديسمبر ١٩٩١م للمطالبة بالكشف عن مصير الأسرى والمفقودين ، ومناقشة المسؤولين المختصين حول كافة أبعاد القضية .

٤ - إجراء اتصالات دبلوماسية متعددة من أجل الكشف عن مصير الأسرى والمفقودين .

٥ - عقد ندوة في بيروت ، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان في نوفمبر/ تشرين ثان ١٩٩٤م حول قضية الاختفاء القسري في الوطن العربي . ودعوة الجمعية الكويتية والهيئات الرسمية والشعبية المعنية بالكويت للإدلاء بشهاداتهم حول هذه القضية . ونشر أعمال اللجنة في كتاب .

٦ - متابعة تطورات القضية في أدبيات المنظمة (النشرة الإخبارية - التقرير السنوي) .

٧ - إثارة القضية بصفة مستمرة في المحافل العربية والدولية التي تدعى إليها المنظمة .

٨ - التواصل المستمر مع **اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين** واستقبال العديد من وفودها لتبادل المعلومات والرأي حول سبل تحريك القضية .

٩ - التواصل المستمر كذلك مع جمعية «**أهالي المرتهنين والمحتجزين الكويتيين**» لبحث سبل تحريك القضية بالمثل وقد نظمت المنظمة لقاءات للوفد مع الهيئات الحزبية والشعبية في مصر ، وهناك ترتيبات لاستقبال وفد جديد خلال شهر أبريل/ نيسان القادم .

١٠ - متابعة الاتصال ببعض أهالي الأسرى والمفقودين ، وتبادل المشورة حول جهودهم واتصالاتهم بشأن الكشف عن مصير ذويهم .

٤ - حول كلمة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش

سوف يذكر التاريخ بكل فخر واعتزاز ذلك الموقف النبيل الشجاع للرئيس جورج بوش الذي تصدى للعدوان العراقي على دولة الكويت في موقف حاسم رافض للعدوان ، فقاد بكل نجاح تحالفا دوليا فعالا احتشدت له قوة غير مسبوقة على هذا المستوى العالمي وتحت راية الأمم المتحدة لطرد القوات العراقية المعتدية من الكويت ، وعودة الشرعية الكويتية وتطهيرا أرض الكويت من فلول المعتدين .

وقد كان الرئيس بوش عند كلمته عندما التقى حضرة صاحب السمو أمير الكويت وهو يعرض شكوى الكويت أمام الأمم المتحدة والاحتلال العراقي القائم على صدر الوطن فقال كلمة سجلها له التاريخ : «سوف يعود إليكم وطنكم يا صاحب السمو» .

وهو في هذا الموقف يبدي مشاعره الإنسانية بكل صدق ووضوح تجاه قضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين ومعاناتهم وحرمان ذويهم من لقائهم أو معرفة مصائرهم ، على الرغم من كل الجهود الإقليمية والدولية الساعية إلى الإفراج عنهم ومعرفة ماذا حدث لهم .

لقد كان في كل مواقفه القائد الإنسان المناصر للحق الثابت عند موقفه .

حول كلمة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر

الشيخ جاد الحق علي جاد الحق

التي ألقاها نيابة عنه فضيلة الشيخ أحمد النجار

أبرز فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر في كلمته ما قرره الإسلام من مبادئ أساسية في مجال حقوق الإنسان وتوفير الكرامة الإنسانية لكل بني آدم على اختلاف ألسنتهم وألوانهم ومعتقداتهم ، وفي كل الأحوال ، فلا امتهان لكرامة إنسان حتى وإن كان محاربا .

وأكد فضيلته أن الإسلام لا يبيح أسر المسلم في داخل الدولة الإسلامية ، فهذا عدوان ظالم تجب مقاومته بكل الوسائل ، لأن حقوق الإنسان في الإسلام كل لا يتجزأ ، والعدوان على أي من هذه الحقوق افتيات وتعد على حدود الله يوجب العقاب في الدنيا ويستوجب غضب الله وعذابه للمعتدين في الدار الآخرة .

وأكد أنه يجب على العراقيين إطلاق سراح هؤلاء المحتجزين على الفور ، ورفع كل ألوان المعاناة عنهم وتوفير المعلرمات الكافية عن مصائرهم ، لتطمئن نفوس ذويهم وتهدأ .

وإن الأزهر الشريف وهو يتحدث باسم الإسلام وباسم مصر ليدين هذا التصرف العراقي ويطالب بتجنيد كل قوى الحق والعدل للإفراج عن هؤلاء الأسرى ومعرفة مصير كل واحد منهم .

حول كلمة السيد محمد بحر العلوم
ممثل المعارضة العراقية

وهذا مضمون كلمة مواطن عراقي ترك وطنه فرارا من اضطهاد النظام العراقي الحاكم يعطينا من خلالها المعلومات ويزودنا بها والحقائق المثيرة عن الجرائم البشعة التي ارتكبها النظام العراقي في حق أبناء العراق أنفسهم ؛ من إعدامات دون محاكمة ، وإبادة لمدن وقرى كاملة بجميع ما فيها ومن فيها بالغازات والسموم المحرمة دوليا في الحروب المعلنة ، فما بالك بمواطنين أبرياء لا ذنب لهم إلا أنهم لم يخضعوا لجبروت النظام الطاغي الذي طوع دستوره لأهواء رأس النظام صدام حسين ونزواته ، فأفرد لصلاحياته عشرات المواد في صلب الدستور وأباح لنفسه بقرار رسمي إصدار مواد تصبح دستورا بمجرد إصداره لها .

ويتوجه هذا المواطن العراقي بنداء يفيض أسى وحسرة مستصرخا المجتمع الدولي أن يهب لنجدة شعب العراق وتحريره من براثن هذا النظام الطاغي ، ويمد يد العون للمعارضة العراقية ، لتتحرر العراق بقوة الحق والعدل وبإرادة المجتمع الدولي كما تحررت الكويت .

مضمون كلمة البارونة مارجريت تاتشر

رئيسة وزراء بريطانيا السابقة

(إبان العدوان العراقي على دولة)

كان موقف البارنة تاتشر وهي رئيسة وزراء بريطانيا - حينما وقع العدوان العراقي على دولة الكويت - موقفا حاسما رافضا للعدوان فقد عملت بكل قوة ووضوح على اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لتحرير الكويت وطرد الجيوش العراقية المعتدية ، وكان لموقفها الفعال أثره البالغ في حشد التحالف الدولي وتماسكه وإصراره على تنفيذ الخيار العسكري لتحرير الكويت حينما استنفد المجتمع الدولي كل الوسائل السلمية لردع المعتدى العراقي وإلزامه جادة الصواب .

وجاءت كلمتها الرصينة الحاسمة في هذا المؤتمر ترجمة لموقفها العملي من العدوان العراقي حيث أكدت أن الموقف الدولي من النظام العراقي يجب أن يظل قويا متماسكا مساندا لحق الكويت ودول الخليج العربية في العيش بسلام وأمن ، وأن تتوافر في المنطقة قوة ردع كافية لمنع العراق من ابتزاز جيرانه وإطلاق تهديداته ، وتدمير كل ما لديه من عناصر التهديد مثل أسلحة الدمار الشامل ، وإلزامه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت ، مؤكدة أن قضية الأسرى تأتي على درجة أعلى من الأهمية باعتبارها قضية إنسانية لا يجوز أن تكون محل مساومة أو وسيلة للحصول على مكاسب سياسية أو غير سياسية .